بما في ذلك الكراسي والسماعات الطبية

أسيري تشكل لجنة لدراسة إجراءات صرف الأجهزة التعويضية لذوي الإعاقة

قدير أسيري

اصدرت وزيرة الشؤون الاجتماعية د.قدير أسيري قرارا وزاريا بتشكيل اللجنة العليا لدراسة وتحديد إجراءات صرف الأجهزة التعويضية بما في ذلك الكراسي والسماعات الطبية.

وضمت اللجنة في عضويتها ممثلين عن الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، ووزارة الصحة، ووزارة الشؤون الاجتماعية، وممثلين عن ذوي الإعاقة، للعمل على تيسير الإجراءات الخاصة بالحصول على الأجهزة التعويضية ووضع آلية تتناسب مع كافة الحالات ومتابعة صرف كافة الأجهزة التعويضية في أسرع وقت ممكن من خلال وضع دورة مستديه قصيرة الأمد بالتنسيق مع جهات الاختصاص.

كما تعمل اللجنة على حصر مستحقي الأجهزة التعويضية وتحديد إطار زمني محدد لتسليم تلك الأجهزة بالتنسيق مع جهات الاختصاص، والتأكد من مطابقة الأجهزة التعويضية التي تصرف للمستحقين للمعايير والمواصفات الدولية، وذلك عملا بالقانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والقرارات ذات الصلة، على أن تقوم اللجنة برفع تقارير شهرية عن أعمالها للوزيرة يبين بها حجم إنجاز الأعمال المكلفة بها.

عبد الله لاعتماد شهادة الثانوية التي مرعليها عامان للطالب المسجل في جامعة بالخارج

خليل عبدالله

أعلن النائب د.خليل عبد الله عن تقديمه اقتراحا برغبة لاعتماد شهادة الثانوية العامة ومن في حكمها حتى لو تجاوزت مدة سنتين دراسيتين، مادام الطالب مسجلا في إحدى الجامعات خارج الكويت.

ونص الاقتراح على ما يلي:

إن الطلبة الذين يدرسون بالخارج، البعض منهم بعد اجتيازه عدة سنوات او وحدات دراسية ولظروف خاصة او خارجة عن إرادته يرغب في العودة للكويت لاستكمال دراسته حينها يصطدم بالواقع، حيث لا يتم قبوله في الجامعات الخاصة بحجة مضي سنتين عن شهادة الثانوية العامة وبالتالي لا مجال لاستكمال الدراسة بالكويت.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

يصدر قرار من وزير التعليم العالي يسمح لكل كويتي حاصل على الثانوية العامة أو من في حكمها ممن يرغب في استكمال الدراسة الجامعية في إحدى الجامعات الخاصة داخل الكويت باعتماد الشهادة الثانوية العامة ومن في حكمها حتى لو تجاوزت مدة سنتين دراسيتين، مادام قدم ما يثبت رسميا بأنه كان مسجلا في إحدى الجامعات خارج الكويت ولم يستكمل دراسته فيها من دون الحاجة إلى بيان أسباب عدم استكماله للدراسة فيها.

مع الموافقة للطالب المتقدم للدراسة في أي من الجامعات الخاصة باعتماد الساعات الدراسية التي اجتازها بنجاح من ضمن المواد الدراسية التي اجتازها إذا كان يرغب في الدراسة في التخصص نفسه الذي سجل فيه، على أن يكون من جامعة وبرنامج معتمدين.

الإقبال عليه لا يزال ضعيفاً لعوامل شخصية واجتماعية ومالية

«البناء العمودي» .. حل سريع لتلبية طلبات المواطنين الإسكانية

السكن العمودي هو الحل لأزمة الإسكان

مدن سكانية عمودية ستستوعب عددا كبيرا

بدأ السكن العمودي في الكويت بالظهور كحل اختياري سريع في عدد من المدن الاسكانية في إطار جملة من الحلول التي وضعتها المؤسسة العامة للرعاية السكنية الرامية لتلبية الطلبات الاسكانية للمواطنين.

وبعد السكن العمودي حلا اختياريا لكن الاقبال عليه لا يزال خاضعا لعدد من العوامل الشخصية والاجتماعية والمالية التي توثر على هذا القرار.

وتسعى المؤسسة الى تشجيع المواطنين على طلب السكن العمودي باعتباره احد بدائل الرعاية السكنية التي توفرها الدولة عبر وضع تصاميم حديثة ومطورة لهذا النوع من السكن مع توفير كل الخدمات والمباني العامة.

وفي خطوة من شانها تشجيع المواطنين على اخذ هذه المساكن وتقليص فترة الانتظار على المواطنين رفعت المؤسسة العامة للرعاية السكنية اخيرا اولوية التخصيص على الشقق الحكومية في مدينة جابر الاحمد السكنية للسنة المالية "2019/2020" للطلبات المقدمة حتى 31 ديسمبر الماضي.

وفي هذا السياق قال المتحدث الرسمي باسم المؤسسة ابراهيم الناشي لوكالة الانباء الكويتية "كونا" اليوم الخميس ان السكن العمودي يعد أحد الانماط التي تقدمها المؤسسة مشيرا الى وجود ثلاث تجارب للسكن العمودي في الكويت منها تجربتان في "مدينة جابر الاحمد السكنية" وتجربة في "شمال غرب الصليبيخات".

واوضح الناشي ان شقق مدينة "جابر الأحمد" البالغ عددها 520 شقة تشهد إقبالا كبيرا حيث بلغ عدد المتقدمين لها 610 مواطنين.

وعن قيمة الشقة الواحدة في هذا المشروع افاد انها تتراوح ما بين 60 الى 70 الف دينار كويتي "نحو 198 و230 الف دولار امريكي" بقسط شهري يقدر بنحو 60 دينارا "نحو 198 دولارا" مبينا ان تقليص فترة الانتظار في هذا المشروع شجع المواطنين على الاقبال عليه.

وذكر ان مساحة الشقة الواحدة تبلغ 400 متر ومقامة على دور واحد لتوفير الخصوصية والراحة إلى جانب تمتع واجهات ومداخل الشقق والعمارات بتصاميم والوان عصرية تواكب المواصفات الحديثة.

لكن فكرة السكن العمودي ما تزال غير مستساغة لدى فئة كبيرة من المواطنين الذين يفضلون الانتظار في الطابور الإسكاني على الحصول على هذه الوحدات لانها برأيهم تفتقد احتياجات ومتطلبات الاسرة الكويتية التي تاتي الخصوصية في مقدمتها.

وفي هذا السياق تباينت اراء عدد من المواطنين حول تقبلهم فكرة السكن العمودي اذ يرى بعضهم انها لا تلاءم احتياجاتهم على المدى البعيد حيث لا يمكن التوسع بها مستقبلا ولا تحافظ على خصوصيتهم.

أما المؤيدون منهم فيرون ان السكن العمودي يوفر على المواطن الانتظار في ظل ارتفاع قيمة الايجار واسعار العقار في الكويت.

ورأى رئيس فريق جودة المشاريع التنموية "فريق شباب تطوعي" خالد العتيبي ل"كونا" ان تجربة السكن العمودي في الكويت غير مشجعة لافتا الى وجود العديد من الامثلة على هذا الموضوع الى جانب اسباب اجتماعية وسلوكية ترتبط بالعادات والتقاليد وهي من الاسباب التي دفعت كثير من الشباب للابتعاد عن السكن العمودي.

واعتبر العتيبي ان المبادرات الحكومية بما فيها مبادرة السكن العامودي لا تخلي بالمتابعة المطلوبة من قبل الجهات المعنية ليكون مصيرها عدم القبول المجتمعي في النهاية مثل مشروع عمارات منطقة "الصوابر" الذي انطلق في ثمانينيات القرن الماضي.

وقال ان أبرز المشاكل التي تواجه السكن العامودي والتي اظهرتها التجارب السابقة هي مشكلة الخصوصية كونها تمثل تحديا كبيرا على المستوى الشخصي والاجتماعي.

من جهته قال المواطن احمد العنزي ل"كونا" انه يرفض فكرة البيوت العامودية لأنها لا تلائم احتياجاته على المدى البعيد فلا يمكن التوسع بها مستقبلا ولا يمكن ان تضاف عليها مساحات جديدة.

وذكر ان ذلك يخلق مشكلة عند ازدياد عدد افراد الاسرة ما يتطلب ايجاد مساحات لغرف او مستلزمات اخرى لا يمكن تحقيقها في ظل وجود سكن محدود المساحة ولا يمكن اضافة اي اضافات اخرى ما يقيد المواطن في التوسع والراحة مع افراد اسرته.

وأكد ان هذه الشقق تفتقد للمساحات الخارجية الخاصة اضافة الى ضوضاء الجيران وضيق المساحة ما سيشعر الاسرة كانها تسكن في مسكن مؤجر وليس ملكا خاصا لا سيما ان عدد افراد الاسرة كبير.

وافاد انه رغم وجود ايجابيات للسكن العمودي مثل قلة التكلفة وسرعة الحصول عليها "الا انني افضل الانتظار الطويل للحصول على قسيمة سكنية على السكن بشقة طول العمر".

ومن جهته قال المواطن بدر الناصر ل"كونا" "لا يمكن اقناع المواطن بالسكن العمودي مادام هناك استمرار في توزيع الاراضي والقسائم السكنية خاصة ان فكرة السكن العامودي جديدة على المواطنين".

واضاف الناصر ان الفكرة حل اختياري والمواطن يفضل الانتظار في الطابور الاسكاني الطويل على الحصول على شقة خاصة تفتقد لمتطلبات الاسرة الكويتية.

وذكر ان المواطنين من الممكن ان يتقبلوا السكن العمودي في حال تنفيذ مشاريع السكن العامودي في مناطق قريبة وفيها كل الخدمات فضلا عن تمتعها بالخصوصية التامة للأسرة.

وفي المقابل تؤكد المواطنة سمية العلي ان فكرة السكن العامودي تعد حلا مناسبا قدمته المؤسسة العامة للرعاية السكنية للمواطنين الراغبين في سرعة السكن طالما ان استلام الشقة أسرع من القسائم السكنية التي يطول الانتظار لاستلامها.

وبينت العلي ان السكن العامودي يوفر على المواطن الانتظار وارتفاع قيمة الايجار خاصة في ظل ارتفاع اسعار العقار في الكويت مشيرة الى انها ليست بحاجة لمساحات واسعة لان عائلتها صغيرة مكونة من 3 اشخاص فقط ومساحة الشقة مناسبة جدا لعائلتها واحتياجها.

أما المواطن هاشم المانع فقال ان السكن العمودي اصبح حلا واقعيا على المواطن الكويتي في الوقت الحاضر مشيدا بحرص المؤسسة على ايجاد حلول لتلبية الطلبات الاسكانية من خلال السكن العمودي كحل اختياري وبتصاميم حديثة لتقليص فترة الانتظار على المواطنين.

واوضح المانع ان الطاقة الاستيعابية للشقة تشمل اسرة مكونة من 5 الى 6 افراد مع استقلالية كل شقة الى جانب تمتع كل شقة بخدمات منفصلة ما يوفر الخصوصية لافراد الاسرة مشددا على انها تجربة ناجحة ومشجعة للمواطن الكويتي.

وانشئت المؤسسة العامة للرعاية السكنية وفق القانون 47/1993 بهدف توفير الرعاية السكنية لمستحقيها من المواطنين من خلال بدائل متعددة كالبيوت والقسائم والشقق وتعد الجهة المنفذة لسياسات الحكومة الإسكانية وتوجهاتها وهي جزء لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

الذكرى الـ29 لانطلاق أول غارة جوية لتحرير الكويت

القصف الجوي لتحرير الكويت

يصادف اليوم الجمعة الذكرى الـ29 لبدء أول غارة جوية شنتها قوات التحالف الدولية اعلانا لبدء عمليات "عاصفة الصحراء" لتحرير دولة الكويت من الغزو العراقي الغاشم فجر الـ17 من يناير 1991.

واتخذ الرئيس الأمريكي الراحل جورج بوش قرار بدء العملية الساعة 11 من صباح 15 يناير 1991 بعد اجتماع مع كبار مستشاريه للأمن القومي وان يتم التنفيذ في الوقت المحدد ما لم يحدث انفراج دبلوماسي.

وبعد 16 ساعة و55 دقيقة من انتهاء المهلة المحددة من مجلس الأمن انطلقت الحملات الجوية معلنة بدء حرب تحرير الكويت بمشاركة 1800 طائرة من طائرات التحالف الدولي الأمريكية والبريطانية والسعودية والكويتية.

واقلعت الطائرات من حاملات الطائرات في الخليج العربي والبحر الاحمر وقاعدة انجرليك الجوية في تركيا والقواعد الجوية في السعودية والبحرين.

واستمرت غارات اليوم الاول 240 دقيقة متقطعة اشتركت فيها 400 طائرة بطلعات بلغت 1200 طلعة نفذت القوات الجوية السعودية والكويتية منها 302 طلعة ودمرت خلال اليوم الاول نحو نصف طائرات العراق.

واشتركت في هذه الطلعات طائرات مختلفة الأنواع وبتوجيه من طائرات "الاواكس" في حين أطلقت البارجات الحربية الأميركية نحو 100 صاروخ من طراز "توماهوك" أصابت أهدافها في العراق والكويت.

ولعبت التكنولوجيا وتكتيكات الحرب دورا كبيرا وفعالا في مجريات الأحداث فقد شنت 8 طائرات اباشي اي انش 64 غارة على علو منخفض لتدمير محطات الرادار حيث اقامت ممرا تمكنت من خلاله طائرات التحالف من القصف دون ان تكتشفها الرادارات العراقية كما شاركت طائرات "جاجوار" بدور كبير في توجيه الطائرات المهاجمة والتشويش على الاجهزة المضادة والرادارات.

وكان لطائرات اف 17 دور اساسي في الضربة الأولى حيث عطلت الرادارات العراقية وقصفت أهدافا في بغداد ولم يستطع الدفاع الجوي العراقي ان يسقط اي طائرة منها.

وادت القوات الجوية الكويتية دورا بطوليا في حرب تحرير الكويت حيث قامت بضرب الاهداف داخل الكويت آخذة في الاعتبار المحافظة على الممتلكات الكويتية اضافة إلى ضرب المطارات ومرابض المدفعية العراقية وتجمعات العدو باختلاف أحجامها وأهميتها وصنوفها.

وبلغت مساهمات دول التحالف في حرب تحرير الكويت 53 مليار دولار كان نصيب المانيا منها 6 مليارات و572 مليون دولار واليابان 10 مليارات و72 مليون دولار وكوريا الجنوبية 355 مليون دولار والكويت 16 مليارا وستة ملايين دولار والسعودية 16 مليارا و839 مليون دولار والامارات اربعة مليارات و88 مليون دولار ودول أخرى 30 مليون دولار.

وشارك أكثر من 750 الف جندي منهم نحو 500 الف اميركي يمثلون القوات البرية والبحرية ومشاة البحرية والقوات الجوية و30 الف بريطاني و13 الف فرنسي يضاف إليهم نحو 200 الف عنصر يشكلون الوحدات العربية التي انضمت الى التحالف.

وفي 24 فبراير توغلت قوات التحالف فجرا في الأراضي الكويتية والعراقية وقسم الجيش البري إلى ثلاث مجاميع رئيسية حيث توجهت المجموعة الأولى لتحرير مدينة الكويت والثانية لمحاصرة جناح الجيش العراقي غرب الكويت اما المجموعة الثالثة فكانت مهمتها التحرك في أقصى الغرب والدخول جنوب الأراضي العراقية لقطع كل الإمدادات عن الجيش العراقي.

وفي فجر 26 فبراير 1991 اندحر الجيش العراقي من الكويت بعد ان قام باشعال النار في حقول النفط الكويتية ثم أعلن الرئيس بوش في اليوم التالي تحرير الكويت بعد مرور 100 ساعة من انطلاق الحملة البرية قائلا جملته المشهورة "الكويت اليوم حرة".

طائرات عاصفة الصحراء